



لجنة الرقابة على المصارف  
مصرف لبنان

بيروت في ٢٠١٨/١٢/١٩

مذكرة رقم ٢٠١٨/١٩  
موجّهة إلى المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان

**الموضوع:** متطلبات التحليل والإدارة والمعالجة الائتمانية في ملفات التسهيلات والتوظيفات.

تطبيقاً لأحكام البند ٩ من المادة الأولى من القرار الأساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢١ (التعميم الأساسي رقم ٨١)،

تعدّل الفقرة ٤-١ من القسم ثانياً (البند الرابع) من ملحق تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٣٨ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٣ "محتويات ملف التسهيلات والتوظيفات" لتصبح على الشكل التالي:

**٤. المعلومات المالية على أساس فردي (ومجمّع حيث ينطبق)**  
**٤-١ البيانات المالية**

- الوضع المالي الشخصي للعميل في حال كان شخصاً طبيعياً.
- البيانات المالية عن السنوات الثلاث الأخيرة (حيث ينطبق)، موقعة من أصحاب المؤسسة الفردية غير الملزمة بتعيين مفوضي مراقبة لديها.
- البيانات المالية الإفرادية (والمجمّعة حيث ينطبق) عن السنوات الثلاث الأخيرة، المدققة من قبل مفوضي المراقبة المعتمدين (أو خبراء المحاسبة المجازين) مع التقارير السنوية أو الدورية العائدة لشركات الأموال (الشركات المغفلة، الشركات القابضة-هولدنغ، شركات التوصية بالاسهم والشركات المحدودة المسؤولة، وشركات الأوفشور) ولشركات الأشخاص (شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة) والمؤسسات الفردية إذا زاد عدد مستخدميها عن خمسة وعشرين مستخدماً أو فاق حجم أعمالها (CHIFFRE D'AFFAIRES/TURNOVER) ما يوازي ٥٠٠ الف دولار أميركي، ولفروع الشركات الأجنبية العاملة في لبنان.
- تتضمن البيانات المالية: الميزانيات، حسابات الأرباح والخسائر، بيانات التدفقات النقدية، بيانات التغيرات في الأموال الخاصة، إيضاحات حول البيانات المالية (يراجع المعيار المحاسبي الدولي رقم ١). تكون الميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر السنوية للمؤسسات المدبنة مقدّمة إلى الإدارة الضريبية وممهورة من قبل هذه الإدارة تحت عبارة "صورة طبق الأصل".
- البيانات المالية الدورية المنشورة المتوجبة على الشركات المدرجة في الأسواق المالية المنظمة وتلك التي يفرض عليها القانون نشر ميزانياتها، وفقاً للأصول.
- في حال تمويل مشاريع جديدة متوسطة أو طويلة الأجل، تعدّ البيانات المالية المرتقبة للسنوات المقبلة.
- تعدّ البيانات المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في لبنان والنماذج المقررة نظامياً والتعليمات الصادرة من قبل السلطات المختصة وتقدم مع تقارير مفوضي المراقبة العائدة لها عن السنوات الثلاث الأخيرة.

عن لجنة الرقابة على المصارف

الرئيس  
سمير سليم حمّود